

2020/105

ص- 01- 1- 0000604

جدول الوثائق الموجهة
إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب
قصر باردو

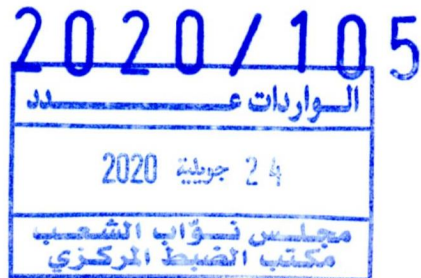
العدد الرتبي	بيان الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
	<ul style="list-style-type: none">- رسالة إحالة إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب ممضاة من قبل السيد رئيس الحكومة.- مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي.- شرح الأسباب.- نسخة من البروتوكول.		<p>يحال إليكم للتفضل بعرضه على مجلس نواب الشعب.</p> <p>مشروع القانون باقتراح من وزير البيئة.</p>

تونس في 24 جويلية 2020
عن رئيس الحكومة

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه
بـ.....في.....
الإمضاء

مستشار القانون والتشريع للحكومة

الإمضاء: نبيل عجرود





2020 / 105

من رئيس الحكومة
إلى
السيّد رئيس مجلس نواب الشعب
قصر باروو

وبعد، فعملا بأحكام الفصل 62 من الدّستور،

وبعد مداولة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في تاريخ 21 جويلية 2020،

يصلكم طيّ هذا مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول

على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية

التنوع البيولوجي،

فالرجاء منكم التفضّل بعرضه على مجلس نواب الشعب.

رئيس الحكومة

إلياس الفخفاخ

2020 / 105

الواردات عدد
24 جويلية 2020
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

2020 / 105

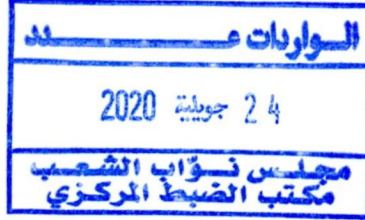
مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقسيم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي

فصل وحيد :

تتم الموافقة على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقسيم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، المعتمد بناغويا في 29 أكتوبر 2010، والملحق بهذا القانون الأساسي.

2020 / 105



يهدف مشروع القانون الأساسي المعروض إلى الموافقة على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتفاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي. وقد تم اعتماده خلال المؤتمر 10 للدول الأطراف بالاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي المنعقد بناغويا (اليابان) في 18-29 أكتوبر 2010 ودخل حيز النفاذ في أكتوبر 2014. وقد وقّعت الجمهورية التونسية على بروتوكول ناغويا بتاريخ 11 ماي 2011.

1. الإطار المرجعي لبروتوكول ناغويا

عملت الدولة التونسية على ضمان إنصهارها بالمنظومة الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي من خلال التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي باريو دي جانيرو في 5 جوان 1992 المصادق عليها بالقانون عدد 45 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993 وكذلك الموافقة بمقتضى القانون عدد 58 لسنة 2002 المؤرخ في 25 جوان 2002 على بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الإحيائية المعتمد بمونتريال في 29 جانفي 2000 الذي تمت المصادقة عليه بالأمر عدد 2675 لسنة 2002 المؤرخ في 14 أكتوبر 2002.

أقرت اتفاقية التنوع البيولوجي ضمن أحكام الفصل 15 منها مبدأ سيادة الدول على مواردها الطبيعية ويرجع لدول منشأ الموارد الجينية دون غيرها سلطة تقرير الحصول على هذه الموارد بناء على موافقتها المسبقة وعلى اساس شروط يتفق عليها بصفة متبادلة بين الأطراف المتعاقدة ووفقا لتشريعاتها وتراتبها الجاري بها العمل.

2. مجال تطبيق بروتوكول ناغويا وأهدافه

ينسحب بروتوكول ناغويا-على الموارد الجينية في مجال تطبيق المادة 15 من اتفاقية التنوع البيولوجي والمنافع الناشئة عن استخدامها وكذلك على المعارف التقليدية المرتبطة بها والمنافع الناشئة عن استخدام هذه المعارف.

ويهدف البروتوكول إلى ضبط صيغ وشروط أكثر شفافية للحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها من طرف مزودي الموارد الجينية والتوزيع العادل للمنافع بين مستخدمي ومقدمي الموارد الجينية ووضع الضمانات لكي لا يتم استخدام إلا الموارد الجينية المكتسبة بصفة شرعية دون غيرها سعيا للحد من ظاهرة "القرصنة البيولوجية".

3. التزامات المحمولة على الدول الأطراف طبقا لبروتوكول ناغويا

يضع بروتوكول ناغويا على كاهل الدول الأطراف جملة من الالتزامات تتمحور أساسا حول وضع إطار قانوني يضبط شروط وإجراءات الحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها والتفاسم العادل والمنصف للمنافع التي تنشأ عن استخدامها وكذلك صيغ التي من شأنها أن تضمن الامتثال للتشريع والتراتب الوطنية ذات الصلة ومعالجة حالات عدم الامتثال.

أ. الالتزامات المتعلقة بالحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها

تجيز أحكام الفصل 6 من البروتوكول للطرف المقدم للموارد الجينية (البلد المنشئ لها) أو الطرف الذي حصل عليها وفقاً لما تنص عليه الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي أن يخضع الحصول على هذه الموارد لموافقة المسبقة عن علم. أما إذا كانت هذه الموارد بحوزة المجتمعات الأصلية والمحلية فإن الحصول عليها يستوجب الموافقة المسبقة عن علم للمجتمعات المعنية أو قبولها بذلك أو تشريكها في مسار الولوج لهذه الموارد.

أما بخصوص الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية، فإنه يتم وجوباً وفقاً لأحكام الفصل 7 من البروتوكول بموافقة مسبقة عن علم من المجتمعات الأصلية والمحلية. وفي هذا الشأن، يتعين على الدول الأطراف مراعاة القواعد العرفية لهذه المجتمعات والعمل على اتخاذ التدابير المنصوص عليها بالفصل 12 والتي تضمن مشاركتها الفعلية ودعم قدراتها.

ويستوجب الامتثال للالتزامات المتعلقة بالحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها اتخاذ تدابير قانونية ومؤسسية لضبط قواعد وإجراءات الموافقة المسبقة عن علم والشروط المتفق عليها بشكل متبادل والتصريح أو ما يعادله في صورة منح حق الحصول.

ب. الالتزامات المتعلقة بالتقاسم العادل والمنصف للمنافع

لغاية تأمين تقاسم عادل ومنصف للمنافع التي تنشأ عن استخدام الموارد الجينية فضلاً عن استخداماتها اللاحقة وتسويقها، يجب أن يتم هذا التقاسم بناء على شروط متفق عليها بصورة متبادلة من قبل الأطراف المعنية بما في ذلك المجتمعات المحلية كما ينص على ذلك الفصل 5 من بروتوكول ناغويا.

وعليه، يتعين على كل دولة طرف أن تنظم بمقتضى تدابير ملائمة وفعالة ومتناسبة تقاسم المنافع على المستوى الوطني وأن تنص هذه التدابير على التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية مع الطرف المتعاقد الذي يوفر تلك الموارد. ويخضع تقاسم المنافع لشروط متفق عليها بشكل متبادل وقد تكون المنافع نقدية مثل الإتاوات أو غير نقدية مثل تقاسم نتائج البحوث العلمية أو نقل التكنولوجيا.

وتجدر الإشارة أن بروتوكول ناغويا يقترح على الأطراف النظر في جدوى إحداث آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع تتولى النظر في المسائل المتعلقة بتقاسم المنافع الناجمة عن استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها الموجودة في المناطق العابرة للحدود أو في الحالات التي يتعذر فيها الحصول على موافقة مسبقة عن علم. وتستخدم الفوائد المشتركة التي يمكن أن تنجم عن أعمال هذه الآلية لدعم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في جميع أنحاء العالم.

ج. الالتزامات المتعلقة بالامتثال للتشريعات والتراتب الوطنية ذات الصلة

يضع بروتوكول ناغويا التزامات محددة على كاهل الدول الأطراف لدعم الامتثال للقوانين والتراتب الوطنية للطرف المتعاقد الذي يوفر الموارد الجينية وكذلك للالتزامات التعاقدية الواردة في الشروط المتفق عليها بشكل متبادل. فوفقاً لأحكام الفصول 15 و 16 و 17 و 18 من البروتوكول، يتعين على الطرف المتعاقد المعني:

- اتخاذ إجراءات من شأنها ضمان الحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها الخاضعة لسيادتها بعد الموافقة المسبقة عن علم ووضع شروط متفق عليها بشكل متبادل،
- اتخاذ تدابير لدعم الامتثال للتشريع والتراتب الوطنية المتعلقة بالحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها والشروط المتفق عليها بشكل متبادل وفقا للقواعد والمتطلبات التي يضبطها البروتوكول كتعيين نقطة أو نقاط تفتيش وإصدار تصريح في الحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها الذي يمثل شهادة امتثال معترف بها دوليا،
- ضبط تدابير ملائمة لمعالجة حالات عدم الامتثال للتشريع والتراتب الوطنية المتعلقة بالحصول على الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها.

4. الآليات لضمان أعمال بروتوكول ناغويا:

- يضع بروتوكول ناغويا جملة من الآليات تهدف إلى مساعدة الأطراف المتعاقدة على أعمال أحكامه يذكر منها على وجه الخصوص:
- تعيين نقاط الاتصال الوطنية و سلطات وطنية مختصة تكون بمثابة جهة اتصال للحصول على المعلومات وضمان النفاذ إلى الموارد الجينية والتعاون على مسائل الامتثال،
 - بعث غرفة تبادل المعلومات بشأن النفاذ وتقاسم المنافع مثل الأطر التشريعية الوطنية أو المعلومات الخاصة بنقاط الاتصال الوطنية وبالسلطات الوطنية المختصة،
 - بناء القدرات لدعم الجوانب الخاصة بتنفيذ البروتوكول على غرار تطوير التشريعات الوطنية الخاصة بالنفاذ إلى الموارد وتقاسم المنافع والتفاوض على الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة،
 - تطوير الجانب الخاص بالتوعية ونقل التكنولوجيا وتطوير البحث العلمي،
 - الدعم المالي الموجه لمبادرات بناء القدرات والتطوير من خلال صندوق البيئة العالمية الذي يشكل الآلية المالية لبروتوكول ناغويا.

5. أهمية مصادقة تونس على البروتوكول

- إن الموافقة على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها سيكون لها أهمية خاصة من:
- وضع إطار وطني ملائم مع الأطر الدولية حول تنظيم وتقنين تبادل الموارد الجينية وتقاسم المنافع الناشئة عنها،
 - تعبئة الموارد المالية المتاحة على المستوى الدولي وخاصة من قبل صندوق البيئة العالمية. وستمكن هذه الموارد المالية من ارساء قوانين خاصة بالنفاذ إلى الموارد الجينية الوطنية وكذلك تقوية القدرات الوطنية في المجال،
 - إمكانية اللجوء إلى المحاكم الدولية في صورة النفاذ إلى الموارد الجينية الوطنية بصفة غير شرعية.

